الأنباء
السبت 13 ديسمبر 2014

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الذهب يتراجع مع صعود الدولار.. لكنه يتجه لتحقيق مكاسب

سنغافورة ـ رويترز: تراجعت أسعار الذهب امس بفعل ارتفاع الدولار وصدور بيانات أميركية قوية لكن المعدن يتجه لتسجيل ثاني صعود أسبوعي على التوالي عقب مكاسبه التي حققها في وقت سابق هذا الأسبوع بدعم من الطلب على الملاذات الآمنة. وانخفض سعر الذهب في المعاملات الفورية 0,7٪ إلى 1219,50 دولارا للأوقية (الأونصة). وصعد المعدن الأصفر أكثر من 2٪ منذ بداية الأسبوع رغم إخفاقه في تعزيز مكاسبه القوية التي دفعته إلى أعلى مستوى له في 7 أسابيع عند 1238,20 دولارا يوم الأربعاء. وجاء تراجع الذهب مع صعود الدولار أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى وهو ما يرجع لأسباب منها صدور بيانات مبيعات التجزئة الأميركية التي كشفت عن دلالات جديدة على قوة الاقتصاد.

«وكالة الطاقة» تتوقع زيادة الضغط على سعر النفط بفعل تباطؤ الطلب ونمو المعروض

النفط الكويتي تحت الـ 60 دولاراً

منشآت لتصدير النفط الكويتي في ميناء الاحمدي

عواصم ـ رويترز: انخفض النفط الكويتي 1,2 دولار ليصل الى 59,13 دولارا للبرميل بحسب آخر سعر معلن عن مؤسسة البترول الكويتية، فيما نزل سعر خام برنت امس عن 63 دولارا للبرميل ليصل إلى أدنى مستوياته منذ يوليو 2009 متأثرا باستمرار المخاوف من تخمة المعروض العالمي وآفاق الطلب القاتمة.

وهبط برنت نحو 9٪ منذ بداية الأسبوع وحوالي 45٪ مقارنة مع ذروته في يونيو التي تجاوز فيها 115 دولارا للبرميل.

ونزل سعر مزيج برنت 85 سنتا إلى 62,83 دولارا للبرميل، كما هبط سعر الخام الأميركي 1,04 دولار إلى 58,90 دولارا للبرميل بعد تراجعه إلى 58,80 دولارا أدنى مستوى له منذ يوليو 2009.

وخسر الخام نحو 10٪ منذ بداية الأسبوع. وانخفضت عقود الخام القياس الأميركي تسليم يناير 1,1 دولار الى 58,85 دولارا للبرميل قبل ان تتعافى قليلا الى 59,08 دولارا.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إنه من المرجح أن تتعرض أسعار النفط لمزيد من الضغوط النزولية وخفضت توقعاتها لنمو الطلب في 2015 وتوقعت أن يزيد ارتفاع الإمدادات من خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) من تخمة المعروض.

وخفضت الوكالة توقعاتها للطلب العالمي على النفط في 2015 بواقع 230 ألف برميل يوميا إلى 0,9 مليون برميل يوميا بناء على توقعات بانخفاض استهلاك الوقود في روسيا وغيرها من الدول المصدرة للنفط.

وقالت الوكالة إنه بناء على التوقعات الحالية التي تشير الى استمرار الضعف النسبي لنمو الطلب وارتفاع المعروض ستزيد مخزونات النفط العالمية بما يقرب من 300 ألف برميل في النصف الأول من عام 2015 ما لم تحدث أي تعطيلات أو إغلاقات أو خفضت أوبيك إنتاجها.

وأضافت: «إذا حدث نصف ذلك في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاقتربت المخزونات هناك من 2900 مليون برميل وربما وصلت إلى الحدود القصوى لطاقة التخزين».

الى ذلك تراجعت الأسهم الأوروبية في التعاملات المبكرة امس مع تضرر أسهم شركات الطاقة من هبوط أسعار النفط كما تأثرت الأسهم سلبا بالمخاوف السياسية المتعلقة باليونان.

ونزل مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0,7٪ إلى 1347,45 نقطة في بداية التعاملات بينما انخفض مؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم القيادية في منطقة اليورو 0,8٪ إلى 3133,36 نقطة.

وشهدت أسواق الأسهم الأوروبية قدرا من الاستقرار أمس الاول لكن استمرار هبوط أسعار النفط دفع مؤشرات الأسهم في المنطقة إلى استئناف موجة خسائرها.

وتراجع مؤشر ستوكس يوروب 600 لأسهم شركات النفط والغاز 0,9٪ مع استمرار خام برنت في النزول.

وكان رئيس الوزراء اليوناني أنتونيس ساماراس حذر أمس الاول من أن بلاده ستواجه خطر العودة «الكارثية» إلى ذروة أزمة ديونها إذا سقطت حكومته وهو ما زاد من المخاطر قبل الانتخابات الرئاسية المقررة هذا الشهر.

وفي أنحاء أوروبا تراجع مؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني 0,3٪ عند الفتح بينما نزل كاك 40 الفرنسي وداكس الألماني 0,7٪.

4 أسباب وراء الهبوط الحاد لأسعار النفط

مدحت فاخوري

انخفضت أسعار النفط بأكثر من 40٪ منذ شهر يونيو الماضي عندما كان سعر برميل النفط الواحد يقدر بـ 115 دولارا، لتبلغ قيمته أقل من 70 دولارا.

ويأتي ذلك بعد نحو 5 سنوات من استقرار أسعاره، بعد أن فشلت دول منظمة الأوبيك التي تسيطر على نحو 40٪ من سوق النفط العالمي في اجتماعها الذي عقد في ڤيينا 27 نوفمبر الماضي من التوصل إلى اتفاق بشأن حجم الإنتاج، مما أدى إلى المزيد من انخفاض الأسعار.

وتتحدد أسعار برميل النفط جزئيا من خلال العرض الفعلي والطلب، إضافة إلى ان هناك جزءا يرجع إلى التوقعات. فالطلب على الطاقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي، حيث دائما ما يشهد ارتفاعا خلال فصل الشتاء خاصة من قبل دول نصف الكرة الشمالي ممن يستخدمون الطاقة في التدفئة، وخلال فصل الصيف من قبل البلدان ذات الطقس الحار والتي تستخدم تكييف الهواء، وفقا للأيكونومست الاقتصادية. ومن الممكن أن يتأثر العرض بالطقس (الذي يعرقل الناقلات من تحميل النفط) إلى جانب الاضطرابات الجيوسياسية.

وفي حالة اعتقاد المنتجين بأن السعر سيبقى مرتفعا فإنهم سوف يستثمرون مزيدا من الأموال لاستخراج النفط والتي قد تتسبب بعد هبوط الأسعار في زيادة المعروض، وبالمثل فإن انخفاض الأسعار قد يجعل المستثمرين يعزفون عن المزيد من الاستثمار في النفط مما قد يؤدي إلى جفاف الاستثمار وبالتالي ارتفاع الأسعار مع زيادة الطلب والتي يقابلها انخفاض المعروض.

وقياسا على ذلك فإن قرارات أوبيك تشكل التوقعات، فإذا انخفض الإنتاج بشكل حاد فإن ذلك من شأنه أن يرسل الأسعار إلى أعلى، فالمملكة العربية السعودية تنتج ما يقرب من 10 ملايين برميل يوميا وهو يمثل ثلث إنتاج مجموعة أوبيك. ففي الوقت الراهن هناك 4 أمور رئيسية وراء انخفاض أسعار النفط:

● الأول: هو الطلب المنخفض بسبب ضعف النشاط الاقتصادي وزيادة الكفاءة، إلى جانب التحول الكبير والمتزايد بعيدا عن النفط لأنواع الوقود الأخرى مثل النفط الصخري.

● ثانيا: الاضطرابات السياسية في كل من العراق وليبيا اثنين من كبار منتجي النفط، حيث ينتجان معا ما يقارب 4 ملايين برميل يوميا، حيث لم يتأثر إنتاجهما مما جعل السوق والفرص الاستثمارية في النفط اكثر تفاؤلا تجاه المخاطر الجيوسياسية.

● ثالثا: أصبحت أميركا أكبر منتج للنفط في العالم على الرغم من أنها لا تصدر النفط الخام إلا أنها باتت تستورد أقل بكثير مما كانت تستورده في السابق مما خلق الكثير من الفراغ أمام المعروض.

● رابعا: وهو قرار السعوديين وحلفائهم في الخليج بعدم التضحية بحصتهم السوقية من اجل استعادة أسعار النفط والتي كانت ممكنة عن طريق خفض الإنتاج بشكل حاد، إلا أن الفوائد الرئيسية جراء ذلك قد تذهب إلى بعض البلدان الأخرى مثل إيران وروسيا.

فالسعودية يمكن لها أن تتهاون مقابل انخفاض أسعار النفط بسهولة تامة، حيث يبلغ احتياطيها 900 مليار دولار، إلى جانب أن تكلفة استخراج النفط الخاصة بها من الأرض منخفضة جدا تتراوح بين 5 و6 دولارات للبرميل الواحد.

«بيتك»: 37 مليار دينار إجمالي الودائع في أكتوبر بنمو سنوي 3٪

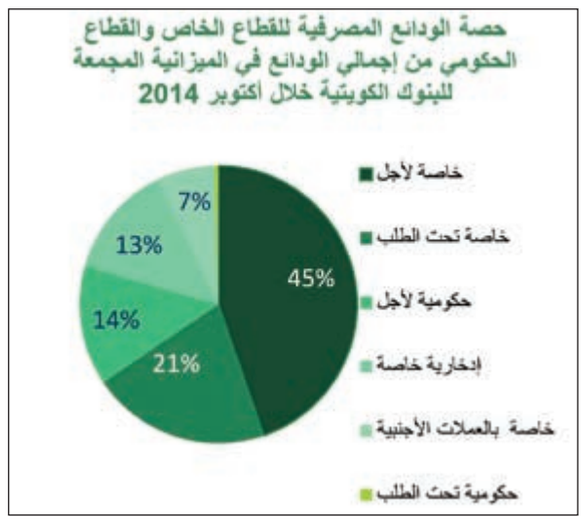

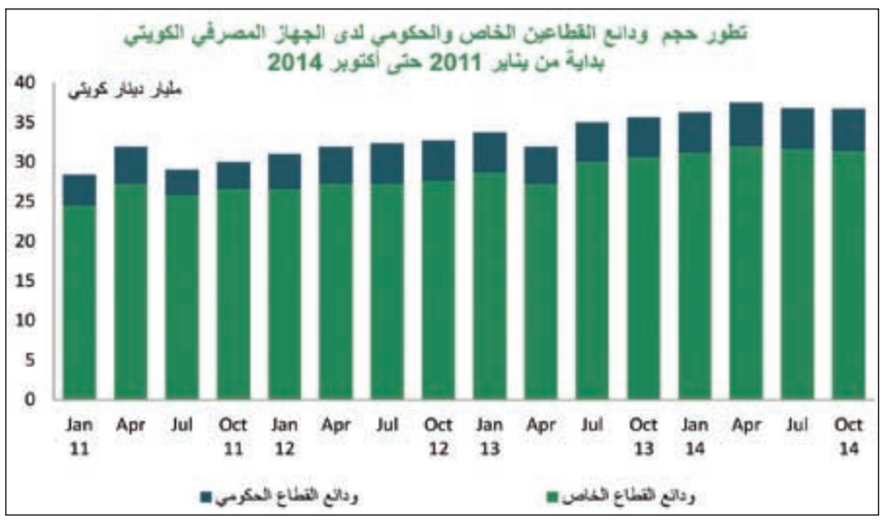

31,42 مليار دينار ودائع القطاع الخاص بأكتوبر متراجعة بـ 29 مليون دينار

68٪ حجم الودائع بالنسبة لميزانية البنوك المجمعة

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان إجمالي ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية سجل خلال أكتوبر 2014 نموا سنويا ملموسا نسبته 3٪ وبزيادة بلغت حوالي 1,1 مليار دينار، إذ وصل فيه حجمها إلى نحو 36,71 مليار دينار مقارنة بمقدارها الذي كان قد سجل نحو 36,44 مليار دينار في أكتوبر 2013.

في حين شهدت انخفاضا نسبيا على أساس شهري للشهر الثاني على التوالي في أكتوبر مقارنة بقيمتها في سبتمبر 2014 التي وصلت فيه إلى نحو 36,75 مليار دينار، وقد نتج هذا التغير الطفيف مدفوعا بانخفاض طفيف لكل من ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع الحكومي في أكتوبر بنسبة تقل عن 1٪ مقارنة بقيمتهما في شهر سبتمبر، ما ساهم في تراجع طفيف لحجم إجمالي الودائع بنحو 49,5 مليون دينار.

واشار التقرير الي ان ودائع القطاع الخاص تمثل الجانب الأكبر من حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي، إذ استقرت حصتها من حجم الودائع لتشكل نحو 85,6٪ خلال أكتوبر، كما استقرت حصة ودائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي مشكلة نسبة قدرها 14,4٪، وبشكل عام تمثل الودائع أهم مصدر للأموال بالنسبة للبنوك المحلية الكويتية وجانبا مهما من ميزانيتها، إذ استقرت حصتها إلى إجمالي الميزانية المجمعة مشكلة نحو 68,1٪ خلال شهر أكتوبر، فيما تراجعت حصتها مقارنة بها في أكتوبر 2013 والتي كانت قد شكلت نحو 71٪ من إجمالي الميزانية.

وتعتبر التسهيلات الائتمانية وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية أهم المجالات لاستخدام الودائع التي لدى الجهاز المصرفي بصفة عامة، فقد تراجعت حصة النشاط الائتماني بشكل نسبي إلى نحو 82,8٪ من إجمالي حجم الودائع خلال شهر أكتوبر، بينما كانت قد استحوذت الأنشطة الائتمانية على 83,3٪ من حجم الودائع الخاصة إلى إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع م3 مستحوذة على 95,5٪ من إجمالي عرض النقود الذي يزيد على 32,9 مليار دينار خلال أكتوبر مقارنة بنسبة 95,2٪ خلال شهر سبتمبر، في حين كانت قد شكلت نحو 95,3٪ من إجمالي عرض النقود الذي بلغ 33,01 مليار دينار خلال أكتوبر 2013، بينما استقرت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الميزانية المجمعة لتشكل نحو 58,3٪ خلال شهري أكتوبر وسبتمبر، فيما شكلت نسبة 61٪ خلال شهر أكتوبر 2013، وتراجعت حصة حجم الائتمان المصرفي إلى نحو 96,7٪ من حجم ودائع القطاع الخاص خلال شهر أكتوبر مقارنة بنسبة بلغت 97,4٪ في شهر سبتمبر، بينما شكل نسبة بلغت 92,3٪ خلال شهر أكتوبر 2013.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية وتمثل ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية نحو 92,1٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص مرتفعة بشكل نسبي عن حصتها في سبتمبر، بينما تمثل الودائع بالعملات الأجنبية النسبة الباقية بنحو 7,9٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص في أكتوبر، إذ تشتمل الودائع بالعملة المحلية على ثلاثة أنواع من الودائع طبقا لآجال استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

بينما عاودت حصة الودائع لأجل خلال أكتوبر تحسنها نسبيا مستحوذة على نحو 56,7٪ من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب لتشكل نحو 26,4٪، في حين قلت حصة الودائع الادخارية إذ حصلت على نحو 16,9٪ من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية خلال شهر أكتوبر.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية طبقا لتصنيفاتها خلال شهر أكتوبر، نلاحظ تراجعا محدودا في حجم الودائع تحت الطلب نسبته 3,9٪ وبقيمة بلغت نحو 308 ملايين دينار إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 7,64 مليارات دينار خلال شهر أكتوبر مقارنة بارتفاع نسبته 5,5٪ وبقيمة بلغت نحو 414 مليون دينار إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 7,95 مليارات دينار خلال شهر سبتمبر.

فيما شهدت ودائع الادخار انخفاضا نسبيا بقيمة بلغت 81,7 مليون دينار بنسبة 1,6٪ مسجلة حوالي 4,89 مليارات دينار خلال أكتوبر مقارنة بقيمة قدرها 4,97 مليارات دينار في سبتمبر الذي كان قد شهد ارتفاعا نسبيا مرتفعا بحوالي 17,6 مليون دينار، في حين سجلت ودائع القطاع الخاص لأجل خلال أكتوبر ارتفاعا محدودا نسبته 3٪ وبحوالي 477 مليون دينار إذ بلغت قيمتها حوالي 16,4 مليار دينار مقارنة بتراجع محدود نسبته 2,9٪ وبنحو 481 مليون دينار إذ بلغت قيمتها نحو 15,92 مليار دينار في سبتمبر.

ونتيجة لما سبق فقد تحسن حجم ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة تقل عن نصف ٪ وبقيمة بلغت 87 مليون دينار إذ سجلت حوالي 28,9 مليار دينار خلال أكتوبر مقارنة بتراجع طفيف قل نسبته عن 0,5٪ وبقيمة بلغت 49,1 مليون دينار إذ سجلت حوالي 28,85 مليار دينار خلال سبتمبر، بينما سجلت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية تراجعا ملموسا نسبته 4,5٪ وبحوالي 116 مليون دينار، حيث سجلت نحو 2,48 مليار دينار خلال أكتوبر مقارنة بتراجع ملموس نسبته 5٪ وبحوالي 138 مليون دينار حيث سجلت نحو 2,59 مليار دينار خلال سبتمبر.

أما على مستوى النمو السنوي، فقد حققت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب نموا سنويا ملحوظا نسبته 9,5٪ وبزيادة عن 665 دينار في أكتوبر، مقارنة بقيمة تجاوزت نحو 6,98 مليارات دينار في أكتوبر 2013، كما ارتفعت الودائع الادخارية في اكتوبر بنسبة محدودة 3,7٪ وبنحو 175 مليون دينار حيث كانت قد وصلت إلى نحو 4,7 مليارات دينار في أكتوبر 2013، بينما حققت الودائع لأجل ارتفاعا طفيفا على أساس سنوي نسبته 2,8٪ وبقيمة تقترب من 448 مليون دينار في أكتوبر 2013 الذي سجل حوالي 15,9 مليار دينار.

وبالتالي نمت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس سنوي بنسبة ملموسة قدرها 4,7٪ وبقيمة بلغت 1,288 مليار دينار خلال أكتوبر، مقارنة بقيمتها التي كانت قد سجلت حوالي 27,65 مليار دينار خلال أكتوبر 2013.

بينما انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوي بشكل ملحوظ في أكتوبر بنسبة وصلت إلى 17٪ وفاقت قيمتها نحو 509 مليون دينار مقارنة بقيمة كانت قد سجلت حوالي 2,99 مليار دينار في أكتوبر 2013.

الودائع الحكومية

انخفض حجم الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي بنسبة طفيفة تقل عن 1٪ في أكتوبر 2014 وبحوالي 21 مليون دينار مسجلا نحو 5,288 مليارات دينار مقارنة بتحسن محدود شهده سبتمبر بنسبة قدرها 2,9٪ وبقيمة بلغت نحو 151 مليون دينار مسجلا حوالي 5,3 مليارات دينار في سبتمبر 2014.

بينما شهدت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي ارتفاعا ملموسا على أساس سنوي بنسبة قدرها 5,9٪ وبقيمة اقتربت من 297 مليون دينار عن قيمتها والتي كانت قد سجلت 4,99 مليارات دينار في أكتوبر 2013.

وقد استقرت حصتها لتشكل 14,4٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية في أكتوبر 2014 مقارنة بحصتها من إجمالي الودائع خلال سبتمبر، كما تستحوذ على حوالي 9,8٪ من إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك خلال شهر أكتوبر ولم تشهد حصتها من إجمالي الميزانية المجمعة تغيرا يذكر عن حصتها في أكتوبر 2013.

وتتكون الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي من نوعين من الودائع طبقا لآجال استحقاقها، وهما ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، إذ تمثل الودائع الحكومية تحت الطلب الحجم الأقل، متراجعة في حصتها بشكل نسبي إلى 3,2٪ من إجمالي الودائع الحكومية، بينما تستحوذ الودائع الحكومية لأجل على نحو 96,8٪ من إجمالي الودائع الحكومية في أكتوبر.

وقد تراجعت الودائع الحكومية تحت الطلب بشكل ملحوظ مسجلة نحو 169 مليون دينار خلال أكتوبر بانخفاض نسبته 16,9٪ وبحوالي 34 مليون دينار عن قيمتها في سبتمبر الذي سجل نحو 203 وكان قد شهد ارتفاعا محدودا نسبته 2,6٪ وبحوالي 5 ملايين دينار.

بينما ارتفعت الودائع الحكومية لأجل بشكل محدود بنسبة تقل عن 1٪ وبما يزيد على 13 مليون دينار حيث تخطت قيمتها 5,1 مليارات دينار في أكتوبر مقارنة بارتفاع بشكل محدود نسبته 2,9٪ وبحوالي 145,5 مليون دينار إذ زادت قيمتها بقليل على نحو 5 مليارات دينار في سبتمبر.

وعلى أساس سنوي حققت الودائع الحكومية تحت الطلب نشاطا ملحوظا سجلت نسبته 28٪ بقيمة اقتربت من نحو 37 مليون دينار إذ كانت قد بلغت نحو 131,8 مليون دينار في أكتوبر 2013، بينما نمت الودائع الحكومية لأجل على أساس سنوي بشكل ملحوظ بنسبة 5,3٪ وبحوالي 260 مليون دينار إذ كانت قد سجلت حوالي 4,860 مليار دينار في أكتوبر 2013.

وقد شهد إجمالي حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية انخفاضا طفيفا خلال شهر أكتوبر بقيمة تفوق 132 مليون دينار إذ بلغ حجم الميزانية في أكتوبر نحو 53,9 مليار دينار مقارنة بتراجع طفيف بلغ حوالي 277 مليون دينار إذ كانت قد سجلت حوالي 54 مليار دينار في سبتمبر.

وارتفع حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية على أساس سنوي بشكل ملموس 6,3٪ بقيمة فاقت 3 مليارات دينار مقارنة بحوالي 50,7 مليار دينار سجلت في أكتوبر 2013.